الاستثمار المحلي مسار لتحقيق التنمية المحلية على ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر – دراسة نظرية تحليلية–

Domestic investment A path to achieve local development in the light of the current economic conditions in Algeria - Analytical theory study -

د/ تقرارت يزيد[1،*]، ط.د/ صيد تونس[2]، ط.د/ بن زعمة سليمة[3]

[1] جامعة أم البواقي (الجزائر)،

[2] جامعة سوق أهراس (الجزائر)،

[3] جامعة مستغانم (الجزائر)،

تاريخ الاستلام : 2019/03/22 ؛ **تاريخ المراجعة** : 2019/06/10 ؛ **تاريخ القبول** : 2019/06/30

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تفعيل دور الاستثمار المحلي لخدمة التنمية المحلية في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة في الجزائر من خلال جملة من الاستراتيجيات من شأنها أن تعالج الخلل التنموي الذي تعاني منه الجزائر نظرا لتذبذب العوائد البترولية. وقد توصلت الدراسة إلى أنه لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متخلفة بالرغم من المجهودات المتتالية في سبيل تطويره؛ أيضا عدم وجود معالم واضحة لسياسة محلية مستدامة في كل جوانبها وأبعادها، خاصة ما تعلق بالآليات العملية، بالإضافة إلى غياب الوعي الاستثماري لدى اغلب المواطنين

كما تقترح في هذه الدراسة مراقبة كافة مشاريع الاستثمار المحلي ومدى نجاحها في تحقيق تنمية محلية مقبولة وضرورة توعية العنصر البشري بمفهوم التنمية المحلية وتطويرها عن طريق الاستثمار المحلي، بالإضافة الى السعي إلى البحث على الموارد المتجددة وتطويرها وعدم استنزاف ثرواتها من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة

الكلمات المفتاح : تنمية محلية ، استثمار محلي ، تنمية محلية مستدامة، الأوضاع الاقتصادية الراهنة.

تصنيف JEL : **R5 ؛ R11، R51.**

Abstract:

The aim of this study is to activate the role of local investment in the service of local development in the light of the current economic situation in Algeria through a number of strategies that will address the developmental imbalance that Algeria suffers due to fluctuating oil revenues.

The study found that domestic investment in Algeria is still underdeveloped despite successive efforts to develop it; also that there are no clear features of a sustainable local policy in all its aspects and dimensions, especially in terms of practical mechanisms;

The study also recommends monitoring all local investment projects and their success in achieving acceptable local development and the need to raise the awareness of the human element in the concept of local development and development through local investment, in addition to seeking to research and develop renewable resources and not to drain their wealth in order to preserve the rights of future generations, Thereby achieving sustainable development.

Keywords: : local development, local investment, sustainable local development, current economic conditions.

Jel Classification Codes : R5 ؛ R11 ،R51.

[1] أستاذ محاضر أ **yazidtagraret400504@gmail.com**

[2] طالبة الدكتوراه **sid.tounes@gmail.com**

[3] طالبة الدكتوراه **salomibenzema@gmail.com**

تمهيد:

تعتبر إشكالية التنمية المحلية من المواضيع الجديرة بالذكر إذ تتعلق بالسياسات التنموية في البلدان النامية عامة و الجزائر خاصة، إذ تعتبر بديلا استراتيجيا لمعالجة الخلل التنموي في الجزائر خاصة في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة خاصة فيما يتعلق بانخفاض العوائد البترولية...الخ .

وعليه من الضروري التوجه نحو تفعيل الاستثمار المحلي في سبيل خدمة التنمية المحلية في الجزائر ومنه الوصول نحو تحقيق الاستمرارية و الاستدامة في التنمية المحلية.

وعلى أساس ما تقدم ذكره يمكننا بلورة التساؤل الآتي:

الإشكالية الرئيسية:

- ✓ **كيف يمكن للاستثمار المحلي تحقيق التنمية المحلية في الجزائر في ضوء الأوضاع الاقتصادية الراهنة؟**

الأسئلة الفرعية:

- ✓ ما واقع التنمية المحلية في الجزائر ، وماهي جهود الدولة في دعم التنمية المحلية؟
- ✓ هل ساهمت الجماعات المحلية في دعم مسار الاستثمار المحلي؟

فرضيات الدراسة:

في هذه الدراسة فمنا بطرح فرضية رئيسية وفرضيات فرعية، حيث تتمثل هذه الفرضيات فيما يلي:

01/ الفرضية الرئيسية:

الاستثمار المحلي مسار مهم لتحقيق التنمية المحلية الشاملة في ظل الاوضاع الاقتصادية الراهنة.

02/ الفرضيات الفرعية:

☑ قامت السلطات الجزائرية ممثلة في الحكومة بتمية محلية شاملة ، لكن في الوقت الراهن وفي ظل انهيار أسعار النفط تراجعت التنمية المحلية.

☑ الاستثمار المحلي الذي خططته الدولة في سنة 2015 الذي تزامن مع صدمات أسعار النفط ، تجسيده كان بطئ بمقارنة مع ما هو متوقع.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في ضرورة تفعيل الاستثمار المحلي لخدمة التنمية المحلية في الجزائر بعيدا عن قطاع المحروقات وصولا إلى بعث روح الاستمرارية و الاستدامة للتنمية المحلية.

أهداف الدراسة:

- إبراز مفهوم التنمية المحلية؛
- التطرق إلى مسار التنمية المحلية في الجزائر؛
- التعرف على مفهوم وواقع الاستثمار المحلي في الجزائر؛
- إبراز العلاقة بين الاستثمار المحلي و التنمية المحلية.

المنهج المتبع في الدراسة:

نظرا لطبيعة موضوع البحث فقد تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي في عرض مختلف المفاهيم النظرية المرتبطة بالتنمية المحلية والاستثمار المحلي، مع تحليل واقع الاستثمار المحلي في الجماعات المحلية الجزائرية وأثر ذلك على التنمية المحلية خصوصا في ظل الأوضاع الاقتصادية الراهنة، حيث تم الاعتماد على مقالات علمية مرتبطة بمجال البحث ورسائل علمية ومراجع أخرى ذات الصلة بالبحث.

تقسيمات الدراسة:

تم تقسيم الدراسة إلى محورين أساسيين وهما:

المحور الأول: واقع التنمية المحلية في الجزائر؛

المحور الثاني: الاستثمار المحلي في الجزائر.

وفيما يلي نقوم بعرض واقع التنمية المحلية في الجزائر وذلك في المحور الأول للدراسة.

أولا: واقع التنمية المحلية في الجزائر

تعاظم اهتمام كل من الشعوب و الحكومات و المؤسسات و الأجهزة المعنية بها بموضوع التنمية المحلية خاصة في الآونة الأخيرة ،لهذا سيتم التطرق إلى مفهوم التنمية بصفة عامة ثم التنمية المحلية وصولا الى التنمية المحلية المستدامة و كذا واقعها في الجزائر .

1- التنمية والتنمية المحلية:

قد تعددت تعارف التنمية حسب تعدد الآراء حيث يمكن تعريفها بالعملية التي يتم بمقتضاها انتقال من حالة التخلف إلى حالة التقدم وهذا بإحداث العديد من التغيرات الجذرية والجوهرية البنيان والهياكل الاقتصادية.

ويعرفها البعض بأنها العملية التي تحدث من خلال التغيير الشامل والمتواصل المصحوب بزيادة متوسط الدخل الحقيقي وتحسين توزيع الدخل لصالح الطبقات الفقيرة وتحسين نوعية الحياة وتغيير هيكلي في الانتاج .

و يعرفها الدكتور سعد الدين إبراهيم " أنها انبثاق و نمو كل إمكانيات والطاقة الكامنة في كيان معين أي أنها عملية ذاتية داخلية بشكل كامل و متوازن سواء كان هوبالتالي فان التنمية تهدف إلى إشباع الحاجيات الأساسية

للأفراد من خلال إتاحة الفرص لهم للحصول على احتياجاتهم الأساسية المأكل الملبس، الأمن، المسكن والرفع من مستواهم المعيشي وهذا بالرفع الدخل للحصول على المزيد من السلع والخدمات لتحقق لهم الرفاهية.

رغم ما يحتله موضوع التنمية المحلية من مركز مهم بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية، إلا أن أهميته الفعلية تتجسد من خلال إنزاله من جانبه النظري والتصوري، إلى مشروع ميداني قائم بذاته يعكس جانبه التطبيقي القرار التنموي الذي جعل من أجله لتكريس الإرادة السياسية للدولة.

التنمية المحلية هي القدرة على الاستفادة من مصادر البيئة البشرية والمادية المتوافرة وزيادة تلك المصادر كما ونوعا وتطويعها بما يعود نفعه على جميع أفراد المجتمع، مع ضمان لاستدامة هذه المصادر، ويبقى العنصر البشري وتطويره ماديا وثقافيا وروحيا الشرط الأساسي لكل تنمية محلية .

ويرى الدكتور فاروق زكي في كتابة تنمية المجتمع في الدول النامية، أن التنمية المحلية هي تلك العمليات التي توحد بين جهد الأهالي وجهد السلطات الحكومية، لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للمجتمعات المحلية، وتحقيقا لتكامل هذه المجتمعات في إطار حياة الأمة، بحيث تقوم هذه العمليات على عاملين أساسيين :

– مساهمة المواطنين أنفسهم في الجهود المبذولة لتحسين مستوى معيشتهم؛

– توفير ما يلزم من الخدمات الفنية وغيرها بطريقة من شأنها تشجيع المبادرة والمساعدة الذاتية والمتبادلة بين عناصر المجتمع وجعل هذه العناصر أكثر فعالية ما يستشف من هذا التعريف أن المحرك الأساسي للتنمية يتمثل في الاعتماد على خصوصية البيئة المحلية من مورد بشري وتمويل مالي ذاتي، باعتبارها طاقات للمشاريع التنموية المحلية، فالعنصر البشري هو أدرى من غيره باحتياجاته التنموية، كلما اعتمدت الجماعة المحلية على مواردها المالية كلما تدرجت في الاستقلال المالي، ومن ثم في صنع القرار التنموي المحلي وفق معايير وقيم إيجابية إضافية يستفيد منها المواطن[1].

و لذا عرفت التنمية المحلية، بأنها العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين جهود المواطنين وجهود السلطات العمومية، من اجل رفع مستويات المجتمعات المحلية، اقتصاديا، اجتماعيا وثقافيا...الخ.

إذا كانت جهود الدولة تمثل عاملا مهما لتحقيق التنمية المحلية، فان الجهود المحلية الذاتية من خلال المنتجين المحليين و المشاركة للمواطنين لا تقل أهمية عن ذلك.

[1] بن الدين فاطمة،" **الدور التنموي للجماعات المحلية وعلاقته بالجامعة**"، مقال علمي منشور بمجلة الإنسان والمجال ، العدد الثالث، الصادرة عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي البيض ، أفريل 2016، ص 16.

في الجزائر بروز في الآونة الأخيرة سياسة تنموية ، ولو خصوصا على مستوى الخطاب الرسمي . و ما تركيز سياسة المجلس الوطني الاقتصادي و الاجتماعي (CNES) ، على هذه المسالة إلا دليل على ذلك . إذ جاء في مقدمة التقرير الثامن الذي قدمه إثناء فتحه لحوار وطني مع الشركاء الاجتماعيين بداية من سنة :2011 .... "**يتميز السياق الجديد في الجزائر بتحسن الوضع الأمني و عودة النمو الاقتصادي و الأفاق المشجعة لتعزيزه سيما في إطار المخطط الخماسي (2010–2014) الذي يعتمد على تحديث المنشآت القاعدية و تحسين مستوى التشغيل و السكن و الظروف الاجتماعية للسكان ، حيث خصص هذا البرنامج مبلغ مالي فدره 286 مليار دولار** ."[2]

تتصف التنمية المحلية بعدة سمات من أبرزها نذكر[3]:

– التنمية المحلية عملية موجهة ومتعمدة وواعية تستهدف الأقاليم الفرعية من الوطن، وهذا يعني إنها ليست عشوائية أو تلقائية بل هي عملية إرادية مخططة.

– إن كون التنمية المحلية عملية إرادية واعية تتطلب إرادة جماعية شعبية، هي إرادة التفكير والتخلص من التخلف وهذا يقتضي وعي وشعور بالتخلف والرغبة التخلص منه من قبل المجتمع ككل المحلي والوطني.

– إن التنمية بصفة عامة عملية متكاملة وهي قابلة للتجزئة، والتكامل يعني أن تسير التنمية في جميع القطاعات و المستويات بطريقة متوازنة، وتبعا لذلك يكون من المستحيل تنمية الصناعة مثلا دون التعليم أو حل مشكلات المدينة دون اهتمام مماثل بمشكلات الريف.

- **أهداف التنمية المحلية**: أما من حيث الأهداف المرجوة منها فأن التنمية المحلية تهدف إلى الآتي:[4]

– تطوير عناصر البنية الأساسية كالنقل و المياه و الكهرباء، حيث يعتبر النهوض بهذه القطاعات أساسا لعملية التنمية و تطوير المجتمع المحلي؛

– زيادة التعاون و المشاركة بين السكان مما يساعد على نقلهم من حالة اللامبالاة إلى حالة المشاركة الفاعلة؛

---

[2] قدوسي محمد، " **إشكالية التنمية المحلية في الجزائر : بين أبوية الدولة و زبائنية المجتمع** "، مقال علمي منشور بالمجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الثاني، المجلد الرابع، الصادرة عن الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، ديسمبر 2013، ص 01.

[3] زبير محمد، شبوب محمد، "**من التنمية الشاملة الى التنمية المحلية المستدامة – قراءة في المفاهيم و الأبعاد و المعوقات –**" ، مقال علمي منشور في مجلة الرواق، العدد 06، الصادرة عن مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية ، المركز الجامعي غليزان، جويلية ،2017، ص 98.

[4] بن الطاهر حسين ، " **التنمية المحلية والتنمية المستدامة** "، مقال علمي منشور بمجلة العلوم الإنسانية، العدد 24 ، المجلد 12، الصادرة عن جامعة بسكرة، مارس 2012، ص 456.

- زيادة حرص المواطنين على المحافظة على المشروعات التي يساهمون في تنفيذها؛

فمنطلق التنمية المحلية إذن هو مبدأ البناء من أسفل بان نجعل من تنمية الجماعات المحلية نقطة الانطلاق الأساسية لتنمية المجتمع، أن التنمية هي عملية شاملة لمختلف أوجه النشاط في المجتمع تتكامل فيها كل من العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الإدارية بمعنى أنها تشتمل كل القطاعات، وهي مفهوم كلي و شامل يتضمن تثمين الإمكانيات الذاتية المتوفرة للاقتصاد الوطني وتعتمد على نوعية الإنسان لأنه أساس التغيير و التنظيم و التحكم في الوسائل المتاحة .

- **مقومات التنمية المحلية** :يمكن تقسيمها إلى:[5]

–أ –المقومات المالية : يعد العنصر المالي عاملا أساسيا في التنمية المحلية ، حيث أن نجاح الهيئات المحلية في أداء واجبها و النهوض بالأعباء الملقاة على عاتقها من ناحية توفير الخدمات للمواطنين يتوقف لحد كبير على حجم مواردها المالية كذلك من المقومات المالية التي تساعد على تحقيق التنمية المحلية توفر نظام محاسبي كفؤ و تنظيم رشيد للمعلومات، وتحليل مالي سليم و موازنة محلية أو قيم مالية دقيقة.

إن توفر هذه العناصر مجتمعة يساعد في تحقيق أهداف الجماعات المحلية و يجعلها تعمل بكفاءة عالية و استقلالية تامة.

–ب –المقومات البشرية:

إن دور العنصر البشري في التنمية المحلية يمكن النظر إليه من زاويتين:

–الأولى : هي أنه غاية التنمية ، حيث أن هدف التنمية هو الإنسان.

–الثانية : أنه وسيلة تحقيق التنمية.

–ج –المقومات التنظيمية:

تتمثل المقومات التنظيمية في وجود نظام للإدارة المحلية إلى جوار إدارة مركزية مهمته إدارة المرافق المحلية و تنظيم الشؤون المحلية.

- **وسائل تحقيق التنمية المحلية:**

[5] قشام اسماعيل، شقراني محمد، " **تمويل التنمية المحلية في الجزائر :المعوقات و سبل النجاح**"، مقال علمي منشور بمجّلة البديل الاقتصادي، العدد 2، المجلد 3، الصادرة عن جامعة الجلفة ، ديسمبر 2016، ص ص: 66–67.

من أجل النهوض بالتنمية المحلية يجب العمل على التوفيق بين الوسائل اللازمة لذلك، والتي تنقسم بطبيعة الحال إلى وسائل مالية وأيضا إلى وسائل بشرية تعمل على ترشيد الاستخدام لتلك الموارد المالية، ويمكن تقديمها كما يلي: [6]

- **الوسائل المالية:** تعتبر الوسائل المالية ذات أهمية بالغة بالنسبة للجماعات المحلية والتي عن طريقها تعمل على ترجمة الأهداف المسطرة إلى انجازات محققة، وتقسم هذه الوسائل إلى موارد مالية محلية أو ذاتية وموارد مالية خارجية.

- **الموارد المالية المحلية:** تشتمل على الجباية المحلية، والتمويل الذاتي، ومداخيل الأملاك، وتحتل الجباية المحلية

مكانة هامة في المصادر المالية الخاصة بالجماعات المحلية، حيث تشكل المصدر الأساسي لتمويل نشاطها .وتضم في طياتها ضرائب محصلة لفائدة الدولة وتشمل الضريبة على الدخل الإجمالي (IBS) والضريبة على أرباح الشركاتIRG وكذا ضرائب محصلة لفائدة الجماعات المحلية والتي تشمل مختلف الضرائب المحصلة لفائدة الولايات والبلديات والصناديق المشتركة للجماعات المحلية و ضرائب محصلة لفائدة البلديات دون سواها.

أما بالنسبة للتمويل الذاتي فهو اقتطاع تقوم به الجماعات المحلية من إيرادات التسيير لفائدة التجهيز والاستثمار، ويحدد نسبة الاقتطاع قرار وزاري مشترك بالنسبة لميزانية البلديات و قرار وزاري بالنسبة لميزانية الولاية و يتراوح عموما بين % 10 و % 20 من مجموع الإيرادات وفيما يخص مداخيل الأملاك فهي تلك الإسهامات المقدمة من الأشخاص للجماعات المحلية في مقابل الاستفادة من خدمة معينة وتشمل :تأجير العمارات والبنايات، حقوق الطرق والتوقف، ومداخيل الحضيرة العمومية.

- **برامج التنمية المحلية:**

تعتبر برامج التنمية المحلية وسيلة أساسية في تطبيق السياسة التنموية المحلية المنتهجة في ميدان التجهيز و تلبية الاحتياجات الاجتماعية المختلفة لسكان الولاية وهذا على ضوء الأهداف الوطنية الكبرى المسطرة. ويتم تجسيد

[6] بوغازي إسماعيل ، تغليسية لمين، "**ترشيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة**، مقال علمي منشور بمجلة دراسات جبائية، العدد01 ، المجلد02، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، جوان 2013،ص ص 12-13.

التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، برامج التجهيز و البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية: [7]

– برامج التجهيز: حسب ما نصت عليه المادة 05 من المرسوم رقم 380/81، هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية المحلية أحدهما بلدي يتم على مستوى البلدية pcd والآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية psd، وسنوضح كل من المخططين فيما يلي:

- **المخطط القطاعي للتنمية:** هو مخطط ذو طابع وطني تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية والمؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها، يتم تسجيله باسم الوالي والذي يسهر على تنفيذه كذلك، وهو نوعين:

✓ المخطط القطاعي الممركز والذي يكون تابع للإدارة المركزية حسب قطاعات النشاط والتي تشملها الوزارات الموجودة على مستوى الحكومة.

✓ المخطط القطاعي غير الممركز، والذي يهدف إلى تحقيق كل التوازنات الجهوية حيث يتم إدراجه في النفقات المتعلقة بالتجهيزات العمومية الغير الممركزة.

- **المخطط البلدي للتنمية** :هو عبارة عن مخطط شامل في البلدية، مهمته توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية، ومحتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية والقاعدية وتجهيزات الإنتاج التجارية.

– البرامج و الصناديق المرافقة والمدعمة للإصلاحات الاقتصادية :

هي برامج تستجيب لوضعيات معينة، وترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات الظرفية لتجاوزها لاسيما في مجال خلق مناصب شغل على المستوى المحلي، من أهم هذه البرامج:

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** يتمحور حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات والأنشطة الزراعية المنتجة وغيرها والى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري والنقل والمنشآت القاعدية وتحسين المعيشة والتنمية المحلية وتنمية الموارد البشرية.

- **برنامج صندوق الجنوب** : هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه البلديات في هذا المجال مقارنة ببلديات مناطق الشمال.

---

[7] فاطمة الزهراء مغبر، سمير بطاهر، " **الادارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية – عرض لتجربة بلدية الغزوات بولاية تلمسان** ، مقال علمي منشور بمجلة les cahiers de MECAS، العدد 01، المجلد11، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، ديسمبر2009، ص ص: 248-249.

- **برنامج صندوق الكوارث الطبيعية:** يهتم بتسيير الكوارث الطبيعية،كون هذا الجانب متعلق بالأمن المدني وله تأثير مباشر على الأشخاص والممتلكات ،وفي هذا الإطار تكون البلدية معنية بالتصريح المتعلق بالمنطقة المنكوبة ومعاينة حالة الكارثة الطبيعية .

o **مسار التنمية المحلية في الجزائر:** [8]

تعاني الدولة الجزائرية في الظروف الآنية من مشاكل وأزمات اقتصادية ومالية حالت دون مسايرة مقتضيات التنمية المحلية، بشكل أو بآخر، وأمام التحديات الطارئة في ميزان الاقتصاد الوطني جراء انهيار أسعار المحروقات وضعف الجباية البترولية، أدى ذلك إلى انخفاض مداخيل الجماعات المحلية واصطدامها بالأمر المحتوم والعجز في تسيير المشاريع والبرامج التنموية.

تعتبر السياسات الاقتصادية من بين المؤثرات الرئيسية على التنمية المحلية،كون أن الناتج المحصل من الاقتصاد الوطني الذي يرتكز على عوائد صادرات النفط يؤثر سلبا أو إيجابا حسب مدى نجاعته في السوق الدولية، وإذا كان الاعتقاد السائد يفسر أن العامل الوحيد والبارز في فشل السياسات الوطنية ومدى انعكاساتها على التنمية الاقتصادية المحلية ، والسبب في ذلك يعود إلى عدم قدرة الجهود السياسية والاقتصادية على التوصل إلى سياسات تنموية ملائمة واستراتيجيات جيدة تمكن من دفع قدرات التنمية المحلية.

من بين الأمور المحصلة والناتجة عن فشل السياسات الاقتصادية التقليدية هو ترسخ فكر الاتكال على المواد الطاقوية المتمثلة في البترول والغاز الطبيعي وما يصاحبه من تقلبات في أسعار الريع البترولي، إذ تعتمد جل البلديات والولايات على إعانات الدولة والمساندات المالية المحصلة من الجباية البترولية، غير أنه وفي ظل ضعف المورد المالي فإنه شكل عائقا حقيقيا أمام التنمية المحلية وتأخر برامجها وعدم فعاليتها في كثير من الأحيان، وفيما يلي نستعرض أهم الأرقام التي تدل على طغيان سياسة اقتصادية غير شاملة بما أثرت على توازن النشاطات الاقتصادية في الجزائر:

جدول رقم (1): يمثل التطور النسبي لدور قطاعات النشاط الاقتصادي في تكوين الموارد المالية للفترة 2005– 2015

[8] مجادي رضوان،" **سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر**"، مقال علمي منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني ، المجلد السادس، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة2، ديسمبر 2017، ص ص : 63- 64.

السنة/ القطاع الاقتصادي	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الزراعة	9.04	8.73	8.81	7.81	11.56	10.51	10.42	11.39	12.76	13.37	16.00
المحروقات	52.09	52.09	50.89	53.65	38.60	43.29	46.17	44.35	38.66	35.15	25.68
الصناعات خارج المحروقات	6.50	6.12	5.97	5.58	7.08	6.39	5.85	5.84	5.96	6.32	7.24
التجارة والخدمات	13.58	13.00	13.82	13.78	18.42	17.11	16.37	16.91	18.57	19.88	22.57

المصدر: تم نقله وفقا لبيانات الديوان الوطني للإحصائيات الموقع الرسمي.

يعبر الاقتصاد الوطني في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة عن اختلال واضح في المساهمة النسبية والتنويع الضعيف للقطاعات الاقتصادية في بناء الوضعية المالية العمومية للجماعات المحلية لا سيما ميزانية الدولة ككل، حيث يظهر الجدول أعلاه اختلالا واضحا في تركيبة الاقتصاد الجزائري، إذ استحوذ قطاع المحروقات على مدار السنوات المحصية على نسبة كبيرة من الاعتماد المفرط على حساب باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، ومع ذلك يعد مؤشرا واضحا على عدم وجود سياسات اقتصادية واستثمارية إن على المستوى الوطني أو المستوى المحلي تركز على التنويع في مختلف النشاطات والمشاريع (الزراعة، السياحة، التجارة،...الخ)، والتي بدورها توفر مخزونا ماليا يمكن الجماعات المحلية.

ارتأينا أنه من الضروري إعطاء بعض الملامح الطاغية على التنمية المحلية في الجزائر، وإن كان المبدأ القاضي بلامركزية التسيير والتنمية يشير إلى ضرورة تفعيل الاختصاص الإقليمي في إدارة المشاريع الاقتصادية، إلا أن ذلك يشوبه ويعتريه النقص السياسي والقانوني والاقتصادي، حيث لاحظنا أن هناك الكثير من الانعكاسات والتحديات المشتركة في السياسات الوطنية والمحلية إزاء ضعف الموارد المالية والتي نخلص في شأنها ما يلي:

- ظروف العجز المالي والمديونية المتزايدة للجماعات المحلية إزاء تراجع أسعار المحروقات؛
- محدودية النشاطات الاقتصادية؛
- تراجع المهارات والمبادرات المحلية جراء غلبة فكر التبعية؛
- تذبذب اقتصاديات الجماعات المحلية وتراجع القطاعات البديلة والمتجددة الخلاقة للثروة؛

نقص اهتمام القيادات والنخب المحلية بالمشاريع الاستثمارية.

فتواصل واستمرار هذا الوضع الاقتصادي المتدهور دفعنا لمحاولة تشخيص الوضعية المعيشية في الجزائر؛ لا سيما الجماعات المحلية بهدف البحث عن حالة من التوازن بين الإمكانيات الطبيعية المتوفرة ورسم الملامح الاستثمارية الجديدة، من خلال وضع البرامج والاقتراحات الاستثمارية البديلة في ميادين السياحة والزراعة والتجارة المحلية والوطنية والاستثمار في الموارد البشرية، كلها تؤدي إلى التخفيف من حدة الأزمة الراهنة وفقا لرؤية موضوعية تجاه العمل التنموي والاستثماري.

لذا يمكن الاعتبار أن جل البلديات في الجزائر تعاني عجزا ماليا خانقا سببه الافتقار لنشاطات اقتصادية واضحة ومشجعة تفوق اقتصاديات الريع البترولي، وغياب إستراتيجية مدروسة تعمل على وضع حد للسياسات التقليدية القائمة على وحدة الاقتصاد الوطني ، والتحول إلى التنويع في الإنتاجية الفكرية والموارد المختلفة على مستوى الجماعات المحلية من خلال حسن استغلالها وتوظيفها في المشاريع والبرامج الإنمائية قصد النهوض بالركب الحضاري المحلي.

بالإضافة إلى ما تم التطرق إليه، وما آلت إليه الأزمة الاقتصادية في الجزائر إزاء تراجع الميزان التجاري والاقتصادي أدى ذلك إلى نقص عائدات الصندوق المشترك للجماعات المحلية الذي يستقبل نسبا كبيرة من تمويل الدولة والجباية البترولية، وتميز الوضع الاقتصادي خلال السنتين 2015-2016 بالتراجع المتزايد والمستمر للمحروقات والذي كان له الأثر البليغ على مؤشرات الاقتصاد الوطني والمحلي في الجماعات المحلية، ولهذا كان لزاما القيام بمراجعة عدة نقاط أساسية في السياسة الاقتصادية المنتهجة وإعادة بعث التوازن في النشاطات القطاعية خاصة على مستوى الجماعات المحلية.

2- التنمية المحلية المستدامة: [9]

تعكس التعاريف السابقة وبشكل واضح ارتباط التنمية المحلية بمعايير الاستدامة والشمول ، فالتنمية المستديمة في أي مجتمع لا يمكن أن تتم بغير مساهمة أفراد المجتمع المحلي فيما يخصهم من القرارات، ووضع الخطط وتنفيذها، فالجانب الحكومي الرسمي ليس مسؤولاً وحده بل مشاركة المجتمع تعتبر الذراع الأمثل لتكملة الجهد الحكومي و الشاهد على ذلك أن كثيراً من البرامج والمشاريع لم تنجح وفشلت في تحقيق أهدافها بسبب غياب المجتمع المحلي في إدارة ما يليه من مشاركة في التنمية، هذا في ظل إيديولوجية تغلب عليها فكرة العدل و التوازن بين الأجيال.

[9] سعد الدين عبد الجبار، شتاتحة عمر، " **التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي**"، مقال علمي منشور بمجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 02، الصادرة عن جامعة الجلفة، أفريل 2016، ص ص: 123- 124.

التنمية المحلية المستدامة ليست وصفة طبية محددة، ولا يمكن بأي حال إعطاء تعريف ثابت لها، إلا انه يمكن أن نقول عنها أنها" :عملية خلق ديناميكية مستدامة في المنطقة التي تحشد الجهات المحلية الفاعلة حول تحديد وتنفيذ مشاريعهم بشكل عام الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية والبيئية ، كما تعرف على أنها" تلك العملية التي يتمكن المجتمع المحلي من تحديد حاجاته وأهدافه ، وترتب هذه الحاجات والأهداف وفقا لأولوياته، مع إذكاء الثقة والرغبة في العمل لمقابلة تلك الحاجات والأهداف بما يستجيب لحاجات الأجيال الراهنة دون تعريض قدرة الأجيال القادمة للخطر.

- **أبعاد التنمية المحلية المستدامة:**

لمشروع التنمية المحلية المستدامة أبعاد مهمة نذكر منها :[10]

- **البعد البيئي** :تقوم التنمية المستدامة على مبدأ الحاجات البشرية وبذلك تطرح مسألة السلم الصناعي، أي الحاجات التي يتوجب تنميتها اقتصاديا، غير أنّ الطبيعة تضع حدودا مجال التصنيع والهدف هو التوظيف والتسيير الحسن للرأسمال الطبيعي ويتمثل البعد البيئي الحفاظ على الموارد الطبيعية والاستغلال الأمثل لها على أساس مستديم والتنبؤ لما قد يحدث للنظم الايكولوجية من جراء التنمية للاحتياط والوقاية.

- **البعد الاقتصادي** :يتمثل البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة من خلال الانعكاسات الراهنة والمقبلة للاقتصاد على البيئة، إنه يطر مسألة اختيار وتمويل وتحسين التقنيات الصناعية مجال توظيف الموارد الطبيعية، حيث تسعى التنمية إلى التوفيق بين هذين البعدين، ليس أخذهما بعين الاعتبار المحافظة على الطبيعة فحسب بل بتقديرها لمجموع العلاقات المقامة بين الطبيعة وبين الأفعال البشرية كذلك إذ تمنح التنمية المستدامة باعتبارها عملية توافق بين الإنسان والبيئة الاتصالية للتكنولوجيات والمعارف والقيم التي تضع الأولوية الديمومة الكبيرة وتدافع التنمية عن عملية تطوير التنمية الاقتصادية و التي تأخذ عامل الزمن والبيئة الأساسية.

- **البعد الاجتماعي والسياسي** :تتميز التنمية المستديمة خاصة، بهذا البعد الثالث، إنه البعد الإنساني بالمعنى الضيق، إنه يجعل من التنمية وسيلة للالتحام الاجتماعي ولعملية التطوير الاختيار السياسي ولا بد لهذا الاختيار أن يكون قبل شيء اختيار إنصاف بين الأجيال بمقدار ما هو بين الدول .ستحافظ الأجيال الراهنة باعتبارها مدفوعة بهم لإنصاف أعلى اختيارات النحو التي ترغب فيها الأجيال القادمة، تمر بالمصالحة بين البيئة والاقتصاد عن طريق الضرورة المزدوجة للإنصاف.

---

[10] عبد الحق فيدمة،" **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة** "، مقال علمي منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول ، المجلد الأول، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، جامعة البليدة2، جوان 2012، ص ص: 125-126.

- **مشروع سلمي:** تمثل التنمية المستدامة مشروع كحفظ السلم والأمن الاجتماعيين، حيث تنقل المبادئ المؤسسية للتنمية المستدامة مبادئ المشاركة والجوار مختلف مراحل الاختيارات السياسية وعلى جميع المستويات الإقليمية، وفي هذا الصدد لا بد أن تجري عمليات التحكم بمقدار ممكن على مستوى الإقليم الأكثر صغرا وغيره ونظرا للطروحات المختلفة للتنمية المستدامة فلا بد من ترقيته الديمومة الاجتماعية للمشاريع وتعليق الأمر بالمحافظة على القيم الاجتماعية والتقاليد والمؤسسات والثقافات وكل ميّزة اجتماعية، ومن جهة أخرى بإدماج المجموعات المنتمية في الفضاء السياسي.

- **متطلبات تحقيق التنمية المحلية المستدامة:** [11]

تبنى مؤتمر ريو دي جانيرو- قمة الأرض (فكرة التنمية المتواصلة وجعلها محور خطة العمل التي وضعها للقرن الحادي والعشرين)، وأصبحت الفكرة محور الحديث كامل المجتمع وبرزت لها أبعاد ومتطلبات جديدة تتصل بالوسائل التقنية التي يعتمد عليها الناس جهدهم التنموي الصناعة والزراعة وغيرها، وتتصل بالمناهج الاقتصادية التي يجري عليها حساب المأخوذ والمردود.

ثانيا: الاستثمار المحلي في الجزائر

- **إطار مفاهيمي حول الاستثمار المحلي:**

– مفهوم الاستثمار: [12]

الاستثمار لغة من ثمر، والثمر هو الزيادة و النماء، فيستثمر معناه ينمي أو يزيد، والنماء يكون في صورته النهائية النقدية أو المالية أو التجارية أو في شكل عقارات أو منقولات.

إن مفهوم الاستثمار يشمل عدد كبير من الأنشطة و يشير إلى استثمار الأموال في شهادات الإيداع و السندات و الأسهم و صناديق الاستثمار ،ويشير إلى الاستثمار في بعض الأوراق المالية التي تساعد المستثمر على الاحتياط ضد مخاطر تقلب الأسعار، وأن الهدف من الاستثمار تحقيق عائد يساعد على زيادة ثروة المستثمر.

– الاستثمار المحلي: [13]

---

[11] عبد القادر بودي، عبد الصمد بودي،" **الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر**، مقال علمي منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول ، المجلد الأول، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، جامعة البليدة2، جوان 2012، ص 231.

[12] فريدة مزياني ،" **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**"، مداخلة علمية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول" :دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية"، المنظم من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، جامعة بسكرة ، يومي 04/03 ماي 2009، ص 55.

لا يعتبر مصطلح الاستثمار المحلي مصطلحا ثابتا في معناه، وذلك كونه يستعمل للدلالة على ارتباط الاستثمار بالإدارة المعنية به، فهو يتغير بحسب تغير المكان الذي يراد نسب وتواجد الاستثمار فيه، أي بحسب طبيعته المكانية، سواء كانت تلك الإدارة وطنية عندما نتكلم عن البعد القاري أو محلية عندما نتكلم عن البعد الوطني، فمصطلح الاستثمار الوطني مثلا، يتغير ليحمل عدة تسميات عندما نكون بصدد الكلام عن الاستثمار في خضم الاتفاقيات الدولية، فيصبح تارة استثمار داخلي وتارة أخرى أو القومي وأيضا اسم الاستثمار المحلي، ولكن المقصود هو الاستثمار الوطني.

وهناك من يقسم الاستثمار حسب معيار عمومي وخاص وذلك حسب طبيعة الطبيعة القانونية له؛ أي حسب ملكية الاستثمار للدولة أو للخواص، أو وطني وأجنبي وذلك بحسب جنسية المستثمر سواء كان فردا أو مؤسسة، و وطني أو محلي حسب الناحية الإدارية؛ أي الإدارة التي تكون وصية على ذلك الاستثمار، وقد تكون مركزية أو لامركزية.

- **دور الاستثمار المحلي في تحقيق التنمية المحلية :**

يعتبر الاستثمار المحلي من الركائز الأساسية للتنمية المحلية، فمن ناحية العرض والمردودية والإنتاجية يعتبر العنصر الهام لخلق المزيد من السلع والخدمات وزيادة الطاقات الاستثمارية القائمة على الصناعات المتعددة، حيث يعتبر الاستثمار المحلي متغير حساس ونشيط وغير مستقر، وعدم استقراره يؤدي إلى تقلبات في النشاط الاقتصادي وفي مستويات الاستخدام الرشيد والأمثل للموارد المتاحة، ويؤدي الاستثمار المحلي إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية والموارد البشرية من اجل زيادة الدخل الوطني وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

إن استخدام الموارد المحلية وتوظيفها للحصول على أكبر قدر من الإنتاجية و المردودية يترتب عليه خلق برامج ومشاريع الاستثمار المتكاملة باعتبارها ذو أهمية إستراتيجية في العملية التنموية وفي تطوير الطاقات والقدرات المحلية عن طريق توسيع سياسات التنمية وإدخال الأساليب الحديثة والتمكين وإجراء التحسينات في قوانين الجماعات المحلية وقوانين الاستثمار.

على العموم، تهدف سياسة الاستثمار بكامل مستوياتها وأنواعها إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية في إطار تحقيق أكبر قدر ممكن من الزيادة في الطاقات الإنتاجية في الاقتصاد القومي والمحلي، مع توزيع الاستثمارات على القطاعات والأنشطة والأقاليم الاقتصادية، بالشكل الذي يحقق أعلى معدلات النمو الاقتصادي خلال فترة

---

[13] منصوري الزين،" **آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006/2005، ص 24.

زمنية محددة، ويمكن أن تكون ممارسة المجتمع في التخطيط الاستثماري لموارد الاستثمارات للجماعات المحلية بالشكل الذي يعطي نوعا من السيطرة والتمكين المحلي، والحوكمة القائمة على المشاركة والاستقلالية الإدارية وتعزيز القدرات المحلية.

ومع ذلك هناك حاجة ماسة للاستثمار في مختلف اقتصاديات دول العالم، أو باختصار يبقى تخطيط التنمية مرهون بحجم التخصيصات للموارد الاستثمارية في مختلف القطاعات والبرامج الإنمائية للدولة، وهي عملية تترجم لنا التوفيق بين الأهداف المتنوعة للتنمية الاقتصادية. [14]

لقد انتهجت الجزائر في ظل الإصلاحات الاقتصادية سياسات عامة في مجال الاستثمار، تهدف في مجملها إلى تحقيق تنمية اقتصادية متكاملة على المستويين المحلي والوطني والدولي، بحيث عملت الدولة على تشجيع الاستثمار المحلي والأجنبي منذ انتهاج سياسة الانفتاح الاقتصادي، حيث كان الغرض من ذلك هو تشجيع المبادرات في جلب رؤوس الأموال وفرض تدابير جديدة لتوجيه الاستثمارات في مختلف القطاعات والنشاطات الاقتصادية. [15]

و انطلاقا من هذا سنحاول عرض بعض الإحصائيات نبين فيها حجم المشاريع الاستثمارية التي اتبعتها الجزائر بعد دق ناقوس خطر انهيار الأسعار البترولية، وهو كالآتي:

جدول رقم (2): يبين حجم المشاريع الاستثمارية المصرح بها في الجزائر خلال الفترة 2002-2016

المشاريع	عدد المشاريع	%
الاستثمار المحلي	62982	99
الاستثمار الأجنبي	822	1
المجموع	63804	100

[14] مجادي رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 62.

[15] مجادي رضوان، **مرجع سبق ذكره**، ص 64.

الشكل رقم(01): يوضح عدد المشاريع الاستثمارية في الجزائر

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر 2017

يبين الجدول والشكل البياني أعلاه حجم المشاريع الاستثمارية في الفترة الممتدة من 2002 إلى غاية 2016 حيث نلاحظ ارتفاع مقبول في عدد المشاريع المستثمر فيها حوالي 63804 مشروع استثماري، إذ هو من المؤشرات الدالة على الانفتاح الاقتصادي وتمكين القطاع الخاص في التنمية المحلية والوطنية المستدامة كما أن التباين بين الاستثمارات الوطنية المحلية والاستثمارات الأجنبية يبدو واضحا من خلال ترجيح الكفة لصالح الاستثمارات الوطنية (62982 مشروع) على حساب الاستثمار خارج الوطني (822مشروع)، غير أنه يمكن تفسير هذا الفرق من خلال أنه لم يكن هناك من السياسات العامة بما يشجع استقطاب الكادرات الأجنبية واستغلالها في بناء الاقتصاد الوطني، أو حتى من ناحية زعزعة الاستقرار والأمن إزاء مخلفات العنف السياسي والاجتماعي في سنوات التسعينات من القرن الماضين وكذا غياب الضمانات والامتيازات الاقتصادية و الجبائية.

جدول رقم (03) : حجم الاستثمارات في مختلف القطاعات الاقتصادية بالجزائر خلال الفترة 2002–2016

الفرع الصناعي	عدد المشاريع	%
الزراعة	1316	2.06
البناء	11389	17.85
الصناعة	11256	17.64
الصحة	935	1.47
النقل	31097	48.74
السياحة	1018	1.60
الخدمات	6786	10.64
التجارة	2	0.00
الاتصالات	5	0.01
المجموع	63804	100

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر 2017

الشكل رقم(02) : عدد المشاريع القطاعية المستثمر فيها

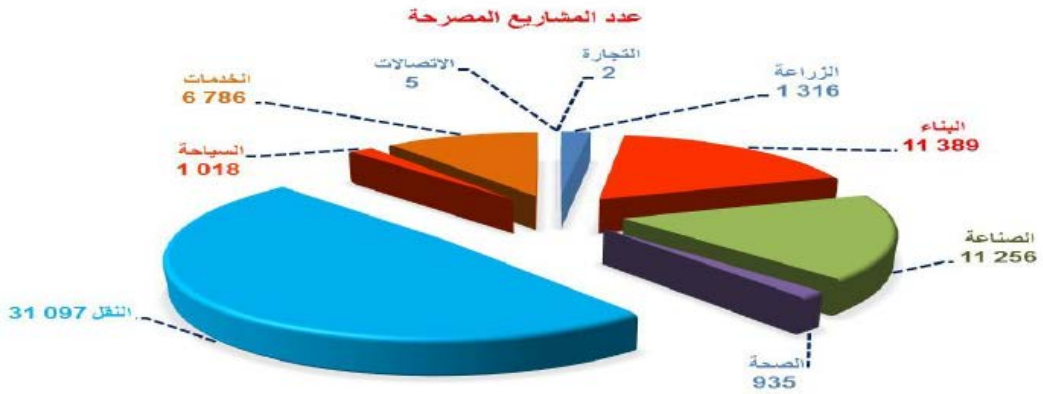

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار في الجزائر 2017

تشير المعطيات مجتمعة أعلاه أن حجم الاستثمارات في التنمية المحلية والوطنية يتوزع على مجموعة قطاعات اقتصادية متنوعة (الصناعة، السياحة والخدمات، التجارة، الاتصالات، البناء، الصحة)، حيث تشير بيانات الجدول والرسم البياني الخاصة بحجم المشاريع الاستثمارية حسب عدد من القطاعات المذكورة آنفا إلى ملاحظات

كثيرة، إذ يتبين عدم توازن إستراتيجية الاستثمار الوطني لا سيما المحلي أو الوطني، كما أن التفاوت النسبي بين عدد المشاريع في القطاعات الاقتصادية يؤثر سلبا على الناتج المحلي الخام من الموارد المادية والمالية، هذا ويرى الكثير من الباحثين والمختصين في الاقتصاد أن غياب إستراتيجية الاستثمار المتكامل ينعكس بالسلبيات على التنمية المحلية إزاء إهمال القيادات والنخب المحلية والوطنية الاستغلال الإيجابي في القطاعات السياحية (بنسبة 1.60 بالمائة) والزراعية (2.06 بالمائة)، وغياب شبه منعدم لمشاريع الاستثمار في القطاعين التجاري والاتصالات، في حين نرى الارتفاع المذهل في الاستثمارات المتعلقة بقطاعات النقل بنسبة تقدر ب 48.74%

الخاتمة:

يعد الاستثمار المحلي فرصة جيدة من أجل النهوض بفكرة التنمية المحلية بمختلف أبعادها وصولا إلى تحقيق التنمية المحلية المستدامة؛ إذ يعد الاستثمار المحلي دليلا على قدرة أي دولة سواء أن كانت متقدمة أو نامية بالنهوض باقتصادها و تحقيق تنمية محلية مقبولة .

ولقد توصلنا إلى النتائج التالية:

- عدم وجود معالم واضحة لسياسة محلية مستدامة في كل جوانبها وأبعادها، خاصة ما تعلق بالآليات العملية؛
- لا يزال الاستثمار المحلي في الجزائر في مراتب متخلفة بالرغم من المجهودات المتتالية في سبيل تطويره؛
- غياب الوعي الاستثماري لدى اغلب المواطنين.

اقتراحات:

– مراقبة كافة مشاريع الاستثمار المحلي ومدى نجاحها في تحقيق تنمية محلية مقبولة؛

– ضرورة توعية العنصر البشري بمفهوم التنمية المحلية و ضرورة تطويرها عن طريق الاستثمار المحلي؛

– السعي إلى البحث على الموارد المتجددة وتطويرها وعدم استنزاف ثرواتها من أجل الحفاظ على حقوق الأجيال القادمة، وبذلك تتحقق التنمية المستدامة؛

– ضرورة مسايرة ثورة تكنولوجيات الإعلام و الاتصال وتطبيقها على أرض الواقع.

☑ **الاحالات والمراجع :**

01.بن الدين فاطمة،" **الدور التنموي للجماعات المحلية وعلاقته بالجامعة**"، مقال علمي منشور بمجلة الإنسان والمجال ، العدد الثالث، الصادرة عن معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية، المركز الجامعي البيض ، أفريل 2016.

02.بن الطاهر حسين ، " **التنمية المحلية والتنمية المستدامة** "، مقال علمي منشور بمجلة العلوم الإنسانية، العدد 24 ، المجلد 12، الصادرة عن جامعة بسكرة، مارس 2012.

03.بوغازي إسماعيل ، تغليسية لمين، " **ترشيد الجباية المحلية لتحقيق تنمية محلية شاملة**، مقال علمي منشور بمجلة دراسات جبائية، العدد01 ، المجلد02، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، جوان 2013..

04.زبير محمد، شبوب محمد، "**من التنمية الشاملة الى التنمية المحلية المستدامة – قراءة في المفاهيم و الأبعاد و المعوقات –**" ، مقال علمي منشور في مجلة الرواق، العدد 06، الصادرة عن مخبر الدراسات الاجتماعية والنفسية والانثروبولوجية ، المركز الجامعي غليزان، جويلية ،2017.

05.سعد الدين عبد الجبار، شتاتحة عمر، " **التنمية المحلية المستدامة محصلة حتمية لكرونولوجيا التنمية في الفكر الاقتصادي**"، مقال علمي منشور بمجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، العدد 01، المجلد 02، الصادرة عن جامعة الجلفة، أفريل 2016.

06. عبد الحق فيدمة،" **ماهية الجماعات المحلية والتنمية المحلية المستدامة** "، مقال علمي منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول ، المجلد الأول، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، جامعة البليدة2، جوان 2012.

07. عبد القادر بودي، عبد الصمد بودي،" **الحكم الراشد كآلية لتفعيل تسيير الجماعات المحلية من أجل تنمية محلية مستدامة في الجزائر**، مقال علمي منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول ، المجلد الأول، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، جامعة البليدة2، جوان 2012.

08.فاطمة الزهراء مغبر، سمير بطاهر، " **الادارة المحلية في الجزائر ومساهمتها في التنمية المحلية – عرض لتجربة بلدية الغزوات بولاية تلمسان** ، مقال علمي منشور بمجلة les cahiers de MECAS، العدد 01، المجلد11، الصادرة عن كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، جامعة تلمسان، ديسمبر2009.

09.فريدة مزياني ،" **دور الجماعات المحلية في مجال الاستثمار**"، مداخلة علمية مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الخامس حول" :دور ومكانة الجماعات المحلية في الدول المغاربية"، المنظم من طرف مخبر أثر الاجتهاد القضائي على حركة التشريع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق بالتنسيق مع جمعية هانس صيدل، جامعة بسكرة ، يومي 04/03 ماي 2009.

10.قدوسي محمد، " **إشكالية التنمية المحلية في الجزائر : بين أبوية الدولة و زبائنية المجتمع** "، مقال علمي منشور بالمجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، العدد الثاني، المجلد الرابع، الصادرة عن الجزائر تاريخ ومجتمع في الحديث والمعاصر، جامعة سيدي بلعباس، ديسمبر 2013.

11.قشام اسماعيل، شقراني محمد، " **تمويل التنمية المحلية في الجزائر :المعوقات و سبل النجاح**"، مقال علمي منشور بمجّلة البديل الاقتصادي، العدد 2، المجلد 3، الصادرة عن جامعة الجلفة ، ديسمبر 2016.

12.مجادي رضوان،" **سياسات الاستثمار المحلي على ضوء الأزمة الاقتصادية الراهنة في الجزائر**"، مقال علمي منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثاني ، المجلد السادس، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية، جامعة البليدة2، ديسمبر 2017.

13. منصوري الزين،" **آليات تشجيع و ترقية الاستثمار كأداة لتمويل التنمية الاقتصادية**"، رسالة دكتوراه غير منشورة، بكلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2006/2005، ص 24.

14.نصر الدين بن مسعود وآخرون، " **الجباية المحلية ودورها في دفع عجلة التنمية** "، مقال علمي منشور بمجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الأول ، المجلد الأول، الصادرة عن مخبر تسيير الجماعات المحلية ودورها في تحقيق التنمية المحلية، جامعة البليدة2، جوان 2012.